الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الأحد 15 أكتوبر 2017

الشعب

التنازل عن السكنات الوظيفية ومحاربة البيروقراطية مطالب النقابة

الوصاية تتعهد بمعالجة حالات الانسداد بالجامعات باعتماد الحوار مع الشركاء

247 مسكن لفائدة أساتذة العاصمة بسيدي عبد الله

شددت النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين مطالبها الثابتة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمتعلقة بضرورة توفير الظروف البيداغوجية والاجتماعية اللازمة للجامعة الجزائرية حتى تتفرغ إلى هدفها السامي المتمثل في تكوين الطلبة أحسن تكوين لتحضيرهم للمستقبل وكذا تمكين الأساتذة والباحثين من جو ملائم للوصول إلى بحوث في المستوى تكون قيمة مضافة لمقترحات حل المشاكل في مختلف القطاعات.

كشف مسعود عمارنة، رئيس النقابة الوطنية لأساتذة التعليم العالي، المنضوية تحت نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، أن اللقاء الذي جمع النقابة مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الخميس المنصرم، تم فيه مناقشة عديد الملفات في سياق متابعة خارطة الطريق المتفق عليها. وأكدت النقابة على ضرورة معالجة مشكلة السكن، من خلال الإسراع في توزيع سكنات البرنامج الذي أقره فخامة رئيس الجمهورية واستكمال إنجاز ما تبقى منها وتمكين السادة الأساتذة من الاستفادة من جميع الصيغ الأخرى المتاحة.

ودعا في اتصال مع «الشعب»، إلى أهمية تنفيذ فحوى التعليمة الوزارية رقم 698، المؤرخة في أكتوبر 2016 المتعلقة بالاكتتاب في إحدى الصيغ المتاحة للحصول على السكن وتفعيل الاتفاقية المبرمة بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة السكن والعمران والمدينة، المتعلقة بإعارة سكنات لفائدة الأساتذة الباحثين المؤرخة في 27 مارس 2017.

والتمس أعضاء المكتب الوطني للنقابة من الوزير، التنازل عن السكنات الوظيفية التي استفاد منها الأساتذة لما تحمله هذه العملية من فائدة لهم وللخزينة العمومية.

ويعتبر هذا المطلب ضرورة ملحة، طالما أن الأساتذة الجامعيين الذين يستفيدون من سكنات وظيفية ليس بإمكانهم التسجيل في إحدى الصيغ السكنية الأخرى وهو ما يجعلهم يطردون للشارع بعد التقاعد، مثلما حدث مع أساتذة قطاع التربية.

وطالب المكتب الوطني للنقابة بإلحاح، رفع التجميد عمّا تبقى من سكنات برنامج السيد رئيس الجمهورية التي توقفت أشغالها في بعض الولايات.

في سياق متصل، كشف طاهر حجار وزير التعليم العالي والبحث العلمي في نفس اللقاء، أن تحويل السكنات الوظيفية الواقعة بسيدي عبد الله للأساتذة الجامعيين والبالغ عددها 247 مسكن قد كُلّل بالنجاح، حيث سيتم، قريبا، توزيعها لفائدة الأساتذة وفق المعايير المعمول بها.

ووعد الوزير بإصدار تعليمات صارمة تلزم مديري المؤسسات الجامعية المعنيّة بالتوزيع الأولي لجميع السكنات الجاهزة، وتلك التي بلغت فيها نسبة الإنجاز 40٪ على الأقل، وتسريع وتيرة عمل لجان السكن في المؤسسات المتأخرة.

وأشار حجار، إلى دراسة حالة الجامعات، كل على حدة، لمعالجة حالات الانسداد التي تعرفها عديد المؤسسات الجامعية بسبب رفض الإدارات الحوار مع الشريك الاجتماعي، ما أدى إلى تفاقم الكثير من المشاكل، مع اندلاع حركات احتجاجية كبيرة، آخرها كان في جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي.

وعبّرت النقابة «عن أسفها البالغ لما آلت إليه علاقات العمل ببعض المؤسسات الجامعية من تدهور بسبب تعنت المسؤولين الإداريين بتلك المؤسسات من مدراء وعمداء، وقدمت النقابة حسب الأمين العام للنقابة مسعود عمارنة قائمة إلى الوزير بالمؤسسات الجامعية التي شهدت فيها العلاقة بين ممثلي النقابة والإدارة انسدادا وتعسفا، مع بالأدلة الدامغة.

مرافقة الادارة ضرورية لتطوير البحث العلمي...

وكانت إشكالية ضعف المرافقة الإدارية في عملية تسيير مخابر البحث، وإعاقة الكثير منها في أداء مهامها البحثية، وتقديم حصائل علمية جيدة في الوقت المناسب،محورا للنقاش حيث طالبت النقابة بتحسين التكفل بهذه الهيئات البحثية من حيث تزويدها بالدعم الإداري اللازم لتسييرها، وتسهيل المعاملات الإدارية والمالية لها وتمكينها من مقرات مناسبة لأداء مهامها كما هي الحال في بعض المؤسسات الجامعية.

كما اقترحت النقابة القيام بدورات تكوينية للقائمين على هذه المخابر وتزويدهم بالمعارف الضرورية لتسييرها، خصوصا في الجانب المالي،وتحديد الوضعية الإدارية لهذه الهيئة المرافقة للمخابر في الهيكلة الإدارية الجديدة للمؤسسات الجامعية.

وبالمقابل طالب المكتب الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين بضرورة الحسم الإداري بخصوص اعتماد الأعمال المنشورة في المجلات العلمية المحكمة المعتمدة في القائمة الموحدة التي اعتمدتها الوصاية سواء في إجراءات مناقشة الدكتوراه أو في التأهيل الجامعي، أو في التقييم العلمي أو في مختلف الترقيات الأخرى في المسار المهني للأستاذ الباحث؛ لأجل القضاء على المزاجية التي تشهدها كثير من الهيئات العلمية عبر الوطن،

وثمنت النقابة فكرة المتابعة المستمرة للنشاطات التي يبذلها الأستاذ الباحث والتقييم السنوي لمجهوداته. من خلال القرار 778 المؤرخ في 08 جويلية 2017 المتعلق بتقييم النشاطات العلمية والبيداغوجية للأستاذ الباحث:من حيث المبدأ، حيث تعتبرها خطوة أساسية لتكريس النوعية في الجامعة الجزائرية، غير أنّ الأمين العام للنقابة مسعود عمارنة قد أكد أن هناك الكثير من التحفظات على طريقة التقييم التي جاء بها هذا القرار لما قد يكتنفه من تجاوزات.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

أعلن عنه حجار في لقائه بالنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين

توزيع 247 مسكنا وظيفيا على الأساتذة بسيدي عبد الله

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد الطاهر حجار، أنه سيتم قريبا توزيع السكنات الوظيفية الواقعة بسيدي عبد الله والبالغ عددها 247 مسكنا على الأساتذة الجامعيين وفق المعايير المعمول بها، متعهدا في سياق متصل بإصدار تعليمات صارمة تلزم مديري المؤسسات الجامعية بالتوزيع الأولي لجميع السكنات الجاهزة في إطار سكنات رئيس الجمهورية، أو تلك التي بلغت فيها نسبة الإنجاز 40 بالمائة على الأقل، مع الإلحاح على ضرورة التسريع في وتيرة عمل لجان السكن المنصبة على مستوى المؤسسات الجامعية والتي تأخرت في عملها.

•مليكة.خ

وعبّر الوزير خلال الاجتماع الذي جمعه بوفد عن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين نهاية الأسبوع، عن التزامه بالعهد الذي قطعه على نفسه في تكريس لغة الحوار الدائم في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، من منطلق أن ذلك «سيؤثر حتما بصفة إيجابية على السير الحسن للمؤسسات الجامعية ويؤدي إلى التحصيل الجيد والتغطية التامة للدروس، وبالتالي الرفع من المردود البيداغوجي والعلمي»، حسبما جاء في بيان للنقابة المذكورة تلقت «المساء» نسخة منه أمس.

وأشار البيان الموقع من قبل الأمين العام للنقابة الدكتور مسعود عمارنة إلى أن الاجتماع الذي جمعها بالوزير، تمحور حول تعميق النقاش حول القضايا التي تمثل محور اهتمام النقابة والتي أثيرت في اللقاء الذي جمع وزير القطاع بالنقابات يوم 7 أكتوبر الجاري، لافتا إلى أنه من ضمن المطالب التي تم طرحها حينها، الدعوة إلى عقد جلسة عمل خاصة مع نقابة الأساتذة الجامعيين لبحث مختلف الملفات التي تم إعدادها على مدى عدة أشهر.

وفي سياق مطالبتها بحل أزمة السكن التي يعاني منها الأساتذة الجامعيون، إلتمست النقابة من الوزير التنازل عن السكنات الوظيفية التي استفاد منها الأساتذة لما تحمله هذه العملية من فائدة لهم وللخزينة العمومية.

أما بخصوص المحور المتعلق بعلاقات العمل «المتدهورة»، فعبّرت النقابة عن أسفها لما آلت إليه بعض المؤسسات الجامعية «بسبب تعنت المسؤولين الإداريين»، حيث قدمت للوزير قائمة بالمؤسسات الجامعية التي شهدت فيها العلاقة بين ممثلي النقابة والإدارة انسدادا وتعسفا، وأرفقتها بالأدلة «الدامغة» قبل أن تتم المناقشة العلنية لتفاصيل تلك المعوقات.

وشدّدت نقابة الأساتذة الجامعيين في هذا الإطار على «ضرورة التزام الشريك الإداري بمبدأ الحوار، وتكريسه فعليا في علاقات العمل مع الممثلين النقابيين، وجعله تقليدا دائما في الحياة الجامعية»، فيما قرر وزير التعليم العالي والبحث العلمي في نفس السياق بحث المسألة مع المعنيين مباشرة «حالة بحالة»، ومراسلتهم بهذا الخصوص.

فيما يتعلق بإشكالية «ضعف المرافقة الإدارية في عملية تسيير مخابر البحث»، والذي تسبب - حسب النقابة - في إعاقة الكثير من هذه المخابر في أداء مهامها البحثية وتقديم حصائل علمية جيدة في الوقت المناسب، طالبت الهيئة النقابية بضرورة التكفل الجيد بهذه الهيئات البحثية، من خلال تزويدها بالدعم الإداري اللازم لتسييرها، وتسهيل المعاملات الإدارية والمالية لها وتمكينها من مقرات مناسبة لأداء مهامها.

كما تم الاتفاق على تنظيم دورات تكوينية للقائمين على هذه المخابر وتزويدهم بالمعارف والإمكانيات الضرورية في مجال التسيير، خصوصا ما تعلق بالجانب المالي، فضلا عن تحديد الوضعية الإدارية للهيئة المرافقة للمخابر في الهيكلة الجديدة للمؤسسات الجامعية.

من جانب آخر، طالب المكتب الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، في سياق متصل بضرورة الحسم الإداري بخصوص اعتماد الأعمال المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، المعتمدة في القائمة الموحدة للوصاية، سواء في إجراءات مناقشة الدكتوراه أو في التأهيل الجامعي والتقييم العلمي، وكذا في مختلف الترقيات الأخرى في المسار المهني للأستاذ الباحث، وذلك بهدف «القضاء على المزاجية التي تشهدها الكثير من الهيئات العلمية عبر الوطن».

أما فيما يتعلق بقرار تقييم النشاطات العلمية والبيداغوجية للأستاذ الباحث، فقد ثمّنت النقابة فكرة المتابعة المستمرة للنشاطات التي يبذلها الأستاذ الباحث والتقييم السنوي لمجهوداته لتكريس النوعية في الجامعة الجزائرية، وذلك بالرغم من تحفظها على طريقة التقييم التي جاء بها هذا القرار وما قد يكتنفه من تجاوزات.

وحول مسألة إنشاء أقطاب الامتياز للعلوم السياسية، دعت النقابة إلى التخلي عن هذه الفكرة في الوقت الحالي، وفتح نقاش موسع ومعمّق بشأن هذه المسألة حفاظا على المصير المهني والاجتماعي للأساتذة، لافتة بالمناسبة إلى أن السيد حجار طمأن الأساتذة المعنيين بأن كل القرارات التي ستتخذ في هذا الشأن ستكون في صالحهم.

في الختام، أشاد الأمين العام للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، بالأجواء «الأخوية» التي طبعت الاجتماع الذي جمع النقابة بوزير القطاع، معبرا عن التزام النقابة بالحوار في جميع المستويات، «مادام هناك استعداد لذلك من الطرف الآخر». كما أكد بالمناسبة عزم النقابة على إشاعة الطمأنينة والهدوء والاستقرار في جميع المؤسسات الجامعية.

النهار

امتناع طالبات عن اقتناء الوجبات الغذائية ومحاولة شل قطاع النقل الجامعي من بين تداعياته

الصراع بين نقابة «السنباب» ومديرية الخدمات الجامعية يهدّد مصلحة الطالب في مستغانم!

يشهد القطاع الجامعي في ولاية مستغانم، خلال الآونة الأخيرة، حالة غليان كبيرة، في ظل الصراعات التي انطلقت مبكرا بين نقابة «السنباب» والإدارة، سواءً من الجانب البيداغوجي أو الاجتماعي، من خلال تبادل الاتهامات والصراعات الحادة بين الطرفين التي تزامنت مع الدخول الجامعي الجديد، والذي بإمكانه أن يضرب مصلحة الطالب قبل كل شيء، عوض أن توفر له أجواء ملائمة لضمان دخول جامعي هادئ من كل النواحي، وضمان الاستقرار التّام لإتمام البرنامج البيداغوجي في أفضل الأحوال.

أنيس بن حالة

هذا ويعيش قطاع التعليم العالي في مستغانم، على وقع استمرار الصراع على مستوى الإقامة الجامعية «هواري بومدين 2200 سرير للبنات»، التي أضحت القطرة التي أفاضت الكأس، والتي أدخلت الطالب في دوامة من المشاكل، التي يتخبّط فيها إلى غاية اللحظة، من خلال إلحاح وإصرار الفرع النقابي على تصعيد الاحتجاج للمرة الثالثة على التّوالي، بعد أن تمّ الدخول في وقفات احتجاجية متعدّدة، استدعت إيفاد لجنة من الديوان الوطني إلى الولاية، قصد فتح سبل الحوار والنقاش لتهدئة الأوضاع ومعرفة الأسباب الحقيقية المؤدية إلى الفوضى العارمة التي يعيشها القطاع، غير أنّ ذلك لم يجد نفعا، من خلال إصدار النقابة لبيان تهديد آخر يُوحي بتنظيم وقفة احتجاجية متجدّدة يوم الاثنين القادم، على مستوى مديرية الخدمات الجامعية، لأسباب اعتبروها حسب بيانهم بالشرعية، وفرض قراراتهم واقتراحتهم، التي اقتصرت على المشاكل الاجتماعية والإدارية، على مستوى ذات الإقامة.

وأمام صمت رئاسة الجامعة، التي لم يتطرق رئيس الجامعة إلى الصراع القائم خلال ندوته الصحافية، مكتفيا بتقديم الحصيلة الأولية للدخول الجامعي والجانب البيداغوجي، خرجت التنظيمات الطلابية عن صمتها وقرّرت أن تكون واجهة الصراع القائم بين الإدارة والنقابة، من خلال إصدار بيان مشترك، تحصلت «النهار» على نسخة منه، والتي أمضت فيه جميع الفروع الولائية للتنظيمات الطلابية، التي تستنكر وتندّد الأوضاع المزرية التي آل إليه حال الجامعة، والتضحية في كل مرة بالطالب، الذي يبقى مستهدفا، في ظل الصراع المشتّد بين الطرفين، مع محاولة ضرب استقراره والتأثير النفسي والمباشر عليه، حيث تضمن البيان المشترك عن امتناع طالبات الإقامة الجامعية «هواري بومدين»، من اقتناء وجبتهم الغذائية بسبب الفرع النقابي، الذي يُعد طرف صراع في المعادلة، والذي عاد بالسلب على الطالبات، بالإضافة إلى محاولة استهداف وشل قطاع النقل الجامعي على مستوى ذات الإقامة، والذي سيزيد حتما الطينة بلة ويضاعف من متاعب الطلبة، الذين سيُضطرون إلى الاعتماد على وسائلهم الخاصة قصد الالتحاق بمقاعد الجامعة، الأمر الذي جعل التنظيمات الطلابية تناشد وتطالب رئاسة الجامعة والوزارة بضرورة التدّخل لوقف النزيف والمتاعب التي تلاحق الطالب، وهو في أولى أيامه الجامعية، التي بإمكانها أن تلحق أضرارا نفسية وخيمة بالخصوص الجدد منهم، الذين استاؤوا للوضع، في ظل صمت الجميع وتركهم لوحدهم يتخبّطون في جملة من المشاكل التي لا تخدمهم وإنّما تخدم مصالح أخرى وأغراضهم الشخصية، كما أكدوا في البيان عن عدم بقائهم مكتوفي الأيادي في حالة تواصل الوضع على حاله، مستعدين لاحتضان موجة المشاكل للتصدّي لها على طريقتهم الخاصة، وتحويل الأمور إلى ما لا تحمد عقباه، في حالة إدخال الطالب في معادلة الصراع اللامتناهي.

النهار الجديد

إتفاقية تعاون بين جامعة «عمّار ثليجي» ومديريات الصحّة في الأغواط وغرداية والجلفة

تمّ توقيع إتّفاقية تعاون بين جامعة «عمّار ثليجي» ومديريات الصحّة والسكان وإصلاح المستشفيات الأغواط وغرداية والجلفة، حيث جرت مراسم توقيعها بحضور مدير الجامعة «جمال بن برطال» وممثّلي المديريات المذكورة، وهي التي تسمح لنحو 50 طالبا من طلبة السنة الرابعة علوم طبية، بمزاولة دروسهم وتربّصاتهم الطبية في المؤسسات الاستشفائية التابعة للمديريات الثلاث -حسبما أوضح مدير الجامعة. وتأتي هذه المبادرة، في سياق الجهود التي تبذلها ذات الهيئة الجامعية من أجل الانفتاح على كافّة المؤسسات، بما يسمح بتوفير فضاءات تجمع التكوين (نظري وتطبيقي) للطلبة في شتى التخصّصات، ومنها الطبّ. للإشارة، فإنّ كلية الطب في الأغواط قد استقبلت برسم السنة الجامعية الحالية، 113 طالب جديد، الذين يضافون إلى 312 طالب مسجّلين ضمن الدّفعات السّابقة -حسب توضيحات مسؤولي الجامعة.

حمدي.ع

جامعة أحمد دراية في أدرار تحصي التحاق أربعة آلاف طالب جديد

كشف مدير جامعة أحمد دراية في أدرار، خلال افتتاح السنة الجامعية الدراسية 2017 /2018 عن تواصل تسجيل عجز في عدد الأساتذة بالرغم من ارتفاع عدد الطلبة، ليصل هذا الموسم 13787 طالب، من بينهم 4385 طالب جديد بزيادة 1649 طالب عن السنة الماضية، موضحا أنه تم تسجيل 10546 طالب في مستوى ليسانس و2973 طالب في مستوى ماستر و24 طالبا في مستوى ماجستير ، إضافة إلى 244 طالب دكتوراه، موزعين على 9 ميادين من مجموع 14 ميدانا معتمدا من قبل الجامعات الجزائرية، منها 31 تخصصا في ليسانس و34 تخصصا في الماستر 7، مشيرا إلى وضع حيز الخدمة مخبرين ليرتفع مجموع المخابر بالجامعة إلى 7 مخابر، كما تعززت الهياكل البيداغوجية هذا الموسم بالبهو التكنولوجي وملاحق وقاعات للأنترنت ومكتب للخبرات ومحكمة افتراضية بغية تمكين الجامعة من ملامسة الواقع والمساهمة والاندماج في التنمية، إلى جانب تجهيز مركز الأرطوفنيا ومركز السمعي البصري، موضحا أن عدد الأساتذة الـ 417 أستاذ غير كاف حاليا، مما قد يعيق تجسيد البرامج والمقررات الدراسية ويستوجب توظيف المزيد من الأساتذة المتعاونين خلال هذه السنة والسنوات القادمة.

بوبكر العربي

إصابة طالب جامعي بلسعة عقرب في بسكرة

أصيب، أول أمس، طالب جامعي بلسعة عقرب بالإقامة الجامعية للذكور -وسط- في جامعة بسكرة، ليتم تحويله إلى مصلحة الاستعجالات بمستشفى بشير بن ناصر بعاصمة الولاية. وعلم أن الضحية خرج من غرفته ليلا بعد انقطاع التيار الكهربائي عن الإقامة الجامعية، ليتعرض إلى لسعة عقرب فاجأته في الظلام الدامس، ليتم تحويله إلى العلاج، حيث قضى ليلة بالمستشفى تحت المراقبة الطبية نظرا لوضعيته الصحية، فيما وصفت حالته بالمستقرة.

عمار.ل

الخبر
EL KHABAR

سيدي بلعباس

نقابة أساتذة التعليم العالي "تقصف" إدارة جامعة الجيلالي اليابس

انتقدت نقابة أساتذة التعليم العالي بجامعة "الجيلالي اليابس" بسيدي بلعباس بشدة التراجع الذي تعيشه ذات الجامعة إلى درجة قصفت من خلالها إدارتها الحالية بوصفها بـ"الفاقدة للشرعية وللمصداقية". الأمر الذي اعتبر بمثابة إنذار عن عودة وشيكة لأجواء الاحتجاجات بمختلف كلياتها، رغم تصنيفها من قبل موقع "ويبمتريكس" المختص بالرائدة من بين الجامعات الجزائرية من حيث جودة الخدمات التعليمية والبحثية والأنشطة المنشورة على موقعها الإلكتروني.

م. ميلود

● يصف التنظيم، في تقرير كتابي تحوز "الخبر" على نسخة منه، إدارة الجامعة "بالهيئة التي فشلت حتى في ضمان سير حر للعمل البيداغوجي، بعد أن أضحت "الشعبوية" السمة الأساسية المعتمدة في التسيير الاجتماعي ليوميات الجامعة".

وهي التي لم تتمكن (إدارة الجامعة) وفقا لنقابة أساتذة التعليم العالي "حتى من ضمان سير دراسي وفقا لبرمجة إلكترونية دقيقة، رغم حيازتها على إمكانيات مادية ضخمة في المجال صرفت لأجلها الملايين، ناهيك عن قسم كامل مخصص للإعلام الآلي". وذلك كله من دون غض النظر "عن القرارات العشوائية المتخذة بين الفينة والأخرى التي لم تكلل سوى بمضيعة للمزيد من الوقت".

وتطرق الأساتذة النقابيون أيضا إلى الجو المنغلق الذي يتم وسطه اتخاذ العديد من القرارات الحساسة وبطريقة انفرادية كنتيجة حتمية لتغييب الشريك الاجتماعي "وهنا وجب الإشارة إلى الفوضى الكبيرة التي تحيط بتسيير الشق المتعلق بالمسار المهني الخاص بالأساتذة، بالنظر للبطء المسجل في تسوية جملة من الإجراءات الإدارية الخاصة بذلك، الذي يضاف إليه التأخر الكبير الذي يلقي بظلاله على قضية ضخ مستحقاتهم الموجودة على عاتق إدارة الجامعة".

"وباتت إدارة جامعة الجيلالي اليابس تستعمل ورقة التربصات بالخارج للتأثير على سمعة الأساتذة حيال مكونات المنظومة الجامعية والمجتمع كاملا" حسب التنظيم النقابي، الذي تحدث أيضا عن "الضبابية التي لازالت بمثابة السمة الأساسية التي تحيط بذات الملف". وهو نفس ما ينطبق على القوانين المتعلقة بالسكنات الموجهة لأساتذة القطاع "التي لا تزال مجهولة منذ عشريتين رغم التضحيات الكبيرة التي قدمناها للظفر بذات الحق على أعلى مستوى".

ويعم التساؤل في أوساط الأساتذة الجامعيين عن أسباب تجميد سير لجنة الخدمات الجامعية والرفض المتواصل لإجراء انتخابات تجديد مكتبها منذ مجيء رئيس الجامعة الجديد، رغم تقديم التقارير المالية والأدبية والمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة. "وهنا وجب التلميح إلى الجمود الذي مس بعض المستحقات بسبب الانسداد الحاصل، وسط حديث عن ضخها في جهة أخرى رغم حيازة لجنة الخدمات الاجتماعية لأساتذة التعليم العالي على رصيد خاص بها". إضافة إلى منح الإدارة لنفسها الحق في اقتطاع أجزاء من أجور بعض الأساتذة دون استفسارهم أو إطلاعهم على الأمر" حسبما ورد في التقرير.

يذكر أن نقابة أساتذة التعليم العالي بجامعة "الجيلالي اليابس" دعت إلى عقد جمعية عامة في أقرب الآجال "لفرض اتخاذ الإجراءات المناسبة والضرورية". وألحت على ضرورة خروج الأساتذة عن صمتهم "للحيلولة دون تواصل تردي الأوضاع وللوقوف في وجه من يخطط للقذف بالجامعة صوب الجحيم".

م.م

الخبر
EL KHABAR

مستغانم

نقابة "السناباب" تهدّد بشل الإقامة الجامعية

● هـدّدت الاتحاديـة الـولائـيـة لـلـخـدمـات الجامعية بمستغانم بالدخول في حركة احتجاجية غدا أمـام مـديـريـة الخدمات الجامعية على خلفية ما سمي بـ"القرارات التعسفية من طرف مدير الإقامة الجامعية والتحامل على الإطارات النقابية واستغلال السلطة".

وطالب بيان التنسيقية النقابية لـلـخـدمـات الجامـعـية المنضوي تحت لـواء الـنـقـابـة الـوطـنـيـة المستقلة لمستخدمي الإدارة الـعـمـومـيـة بـوضـع حـد لـهـذه الممارسات واستغلال السلطة من طـرف مـديـر الإقـامـة، مـؤكـدا أن الإدارة أصبحت عاجزة عن تلبية مـطـالـب الـعـمـال. مـن ذلك عـدم تسـويـة مـلـف الخدمـات الاجـتـمـاعـية، رفض منح نـقـابـة السناباب مقرا لممارسة نشاطها كما يضمنه لها القانون، ممارسة ضغوطات على النقابيين من خلال المتابعات القضائية، دون غيرهم، إضافة إلى اتخاذ إجراءات تأديبية ضـدهـم. هـذه المشـاكـل جـعـلـت الأوضاع بالإقامة لا تطاق حسب تـعـبـيـر الـعـمـال الـغـاضـبـين الـذيـن أكـدوا أن احـتـجـاجـهـم محاولـة لـوضـع الـهـيـئـات الـوصـيـة أمـام الوضعية الحقيقية قبل الدخول في إضـــراب عـــام وشـــل الإقـــامـــة المذكور.

ع.العابد

الخبر

خبراء ومتعاملون يشددون على التعاون بين البلدين

"جسر فرنسا الجزائر" تنظم ملتقى "الثروة الرقمية"

● نظمت منظمة "جسر فرنسا الجزائر"، أول ملتقى في الجزائر حول الثروة الرقمية التي يعرفها العالم في السنوات القليلة الماضية، من خلال الاتساع الكبير لاستعمال التكنولوجيات الحديثة للتواصل وتطوير ما يصطلح على تسميته الذكاء الاصطناعي.

وقال رئيس المنظمة، جون بيار مينيار، إنّ التعاون بين الجزائر فرنسا في هذا المجال، أمر ضروري لابد من دعمه من قبل الهيئات الرسمية والمتعاملين الاقتصاديين والعلاقات الإنسانية كذلك، مستندا على ما عبّر عنه بالعلاقات التاريخية والإنسانية التي تربط بين الشعبين، ولم يتحفظ المتحدث عن الخوض فيما وصفه بالمسؤولية التاريخية لفرنسا خلال الحقبة الاستعمارية، مضيفا بأنّ مصير البلدين مرتبط ببعضهما البعض والتعاون في المجال الاقتصادي محتوم.

ومن جهته، أكد سفير فرنسا بالجزائر، غزافييه دريانكور، خلال الكلمة المقتضبة التي ألقاها بالمناسبة، على أهمية تسهيل عملية التواصل بين ضفتي المتوسط وتوطيد العلاقات الإنسانية والاقتصادية بين الجزائر وفرنسا، مشيرا إلى أن طرق التواصل الحديثة تفرض تحقيق تواصل أفضل، فيما أكد على مساعي الدبلوماسية الفرنسية على تبسيط حصول الجزائريين على التأشيرة كما هو الشأن بالنسبة للطلبة المتربصين.

وخلال الملتقى، شدد ممثل شركة برانت الجزائر (فرع مجمع سيفيتال)، فريد غانم، على تطوير الإبداع التكنولوجي ونقل الطرق التكنولوجيا إلى السوق الوطنية من أجل تحسين أداء القطاع الاقتصادي، يفرض إيجاد المحيط الاقتصادي الملائم من حيث الأطر التنظيمية والقانونية وتوفير اليد العاملة والموارد البشرية ذات الكفاءة، بالإضافة إلى الاهتمام باقتصاد المعرفة ثم ضمان تحقيق التوازن في مجال التكاليف والآجال.

ب. سعيد

الصوت الآخر
إخبارية وطنية
Al Sawt Al Akhar

خلال لقاء مكتبها الوطني بوزير التعليـــم العالي

نقابة "السنـــــو" تجدد مطـــالبها للوزير حجـــــار

▪▪ توزيع حصـة 247 سكنا لفائدة أساتذة وعمـــال جامعة الجـــزائر.. قريبـــا

جدّدت أول أمس النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين مطالبها بضرورة معالجة مشكلة السكن، والإسراع في توزيع سكنات برنامج رئيس الجمهورية الجاهزة، وتعهّد المسؤول الاول في القطاع بإصدار تعليمات صارمة تلزم مديري المؤسسات الجامعية المعنيّة بالتوزيع الأولي لجميع السكنات الجاهزة من سكنات برنامج رئيس الجمهورية، أو تلك التي بلغت فيها نسبة الإنجاز 40٪ على الأقل، والتسريع من وتيرة عمل لجان السكن في المؤسسات المتأخرة. وطالبت النقابة خلال اجتماع مكتبها الوطني بوزير التعليم العالي والبحث العلمي باستكمال إنجاز ما تبقى من سكنات برنامج الرئيس ورفع التجميد عنها ودعت نقابة "السنو" لضرورة الاستفادة الاساتذة الجامعيين من جميع الصيغ الأخرى المتاحة، وتنفيذ ما جاء في التعليمة الوزارية رقم 698 المتعلقة بالاكتتاب في إحدى الصيغ المتاحة للحصول على السكن، وكذا تفعيل الاتفاقية المبرمة بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة السكن والعمران والمدينة المتعلقة بإعارة سكنات لفائدة الأساتذة الباحثين المؤرخة في 27 مارس 2017. وفي ذات السياق التمس أعضاء المكتب الوطني لنقابة "السنو" من وزير التعليم العالي، التنازل عن السكنات الوظيفية التي استفاد منها الأساتذة لما تحمله هذه العملية من فائدة لهم وللخزينة العمومية. وكشف حجار لأعضاء نقابة "السنو" أنه سيتم في القريب توزيع السكنات الوظيفية حصة 247 سكنا الواقعة بسيدي عبد الله للأساتذة الجامعيين والعمال وهي المساعي التي ناضلت لأجلها النقابة طيلة سنوات.

وعبرت النقابة عن أسفها لما آلت إليه علاقات العمل ببعض المؤسسات الجامعية من تدهور بسبب تعنت المسؤولين الإداريين بتلك المؤسسات من مديري وعمداء، وشددت النقابة على ضرورة التزام الشريك الإداري بمبدأ الحوار، وتكريسه فعليا في علاقات العمل مع ممثلينا النقابيين، وجعله تقليدا دائما في الحياة الجامعية. وقد قرر الوزير بحث هذه المسألة مع المعنيين مباشرة حالة بحالة، ومراسلتهم بهذا الخصوص.و طرحت النقابة إشكالية ضعف المرافقة الإدارية في عملية تسيير مخابر البحث، وهو ما تسبب في إعاقة كثير منها في أداء مهامها البحثية، وتقديم حصائل علمية جيدة في الوقت المناسب وطالبت النقابة بالتكفل بهذه الهيئات البحثية من حيث تزويدها بالدعم الإداري اللازم لتسييرها، وتسهيل المعاملات الإدارية والمالية لها وتمكينها من مقرات مناسبة لأداء مهامها كما هي الحال في بعض المؤسسات وتقديم دورات تكوينية للقائمين على هذه المخابر وتزويدهم بالمعارف الضرورية لتسييرها، خصوصا في الجانب المالي. ومن المسائل التي أثارتها النقابة خلال لقائها بالوزير مسألة إعادة النظر في خارطة التكوين في تخصص العلوم السياسية،وطالبت النقابة بضرورة التخلي عن فكرة إنشاء أقطاب الامتياز للعلوم السياسية في الوقت الحالي، وفتح نقاش موسع ومعمق بشأن هذه المسألة حفاظا على مصير الأساتذة المهني والاجتماعي، حيث طمأن وزير التعليم العالي الأساتذة المعنيين بأن كل القرارات التي ستُتَّخذ في هذا الشأن سوف تكون في صالحهم.

من جهته نوه الدكتور الطاهر حجار بطريقة العمل التي تنتهجها النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، وعبر الوزير عن التزامه بتكريس لغة الحوار الدائم في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

محمد دحماني

"الطلابي الحر" يديـن الظـاهرة

استقبـــال الطلبة الذكـــور في إقامـــات الإنـــاث ببومـــــرداس

كشف الاتحاد العام الطلابي الحر ببومرداس، عن تسجيله للعديد من المشاكل بسبب مديرية الخدمات الجامعية للولاية وفي مقدمتها نقص حافلات النقل واهتراء المتوفرة منها بسبب قدمها وكذا هشاشة البنايات، كما كشف عن تجاوزات بعض المسؤولين بالإقامات الجامعية للإناث بسبب استقبالهم للطلبة الذكور رغم تنديد المقيمات بهذا الإجراء.

واشتكى الطلابي الحر في بيان له تحوز "الصوت الآخر" نسخة منه، من استقبال الطلبة الذكور في الإقامات الجامعية للإناث خلال الدورة الرياضية الجهوية المتكررة وكذا خلال مختلف النشاطات، معتبرا ذلك تكسيرا لحرمة الحرم الجامعي رغم شكاوى الطالبات، كما ندد أيضا بكثرة الغرباء سواء داخل هذه الإقامات أومواقف الحافلات مع غياب الأمن وهذا راجع -حسبه - لنقص الكفاءة واللامبالاة. كما تطرق أيضا إلى هشاشة البنايات التي قال إنها تهدد حياة الطالب المقيم بغرف غير ملائمة ومراحيض مخربة بدون أبواب وحنفيات، إضافة إلى نقص المرافق على مستوى الإقامات الجامعية وغياب فضاء الانترنت رغم اعتماد نظام "أل.أم.دي" على البحث العلمي.

وأشار الطلابي الحر إلى نقص حافلات نقل الطلبة وقدم العديد منها وكذا السير العشوائي لها رغم وعود مدير الخدمات باستبدالها وتحسين الخدمة بعد تنديدات الاتحاد سابقا.

كما رفع الاتحاد في بيانه الموجه إلى القائمين على القطاع، جملة من المطالب وعلى رأسها رداءة الوجبة الغذائية من خلال النوعية والتي تتنافى مع الشروط المنصوص عليها في عقود الشراكة مع الممون والأطباق الحديدية التي توحي بأن الطلبة في السجون وليس جامعات علاوة على انعدام النظافة والرقابة الطبية وعدم الخضوع لأدنى الشروط الصحية -. حسبه-. وأوضح ذات التنظيم أنه وبالرغم من ما تعيشه مديرية الخدمات الجامعية ببومرداس من كوارث إلا أنه لم يتم إيفاد لجان متابعة ورقابة تقف على حقيقة الوضع، وهوما دفع بالاتحاد العام الطلابي الحر إلى مراسلة الجهات المسؤولة من أجل التدخل العاجل وفتح تحقيق معمق في أقرب وقت وإيجاد حلول ميدانية تطمئن الطلبة وتحفظ حقوقهم.

ف.قردوف

الفجر

أكدت أنه ساري المفعول وفقا لمضمون الاتفاقية بين البلدين

وزارة التعليم العالي تنفي إلغاء تسجيل الطلبة الجزائريين في الجامعات التونسية

■ نفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قرار إلغاء منح فرصة التسجيل بالجامعات التونسية وهو القرار الذي نزل على عدد كبير من الطلبة الجزائريين كالصاعقة، ما جعلهم يستنكرون القرار ويطالبون تدخل البرلمان لإنصافهم.

وفي رد من الوزارة على المقال الذي نشر بالجريدة فإنها تؤكد أن التصريحات لا أساس لها من الصحة، حيث أن التبادل الطلابي الجزائري التونسي لا يزال ساري المفعول بموجب الاتفاقية الرسمية بين البلدين وتعليقه أو تجميده غير وارد، يضيف بيان الوزارة أما بالنسبة لما ورد بخصوص تسجيل التونسيين في الجامعات الجزائرية وحرمان نظرائهم الجزائريين من التسجيل في الجماعات التونسية فإن الوزارة تنفي نفيا قاطعا هذا الادعاء، تضيف الوزارة أما بالنسبة للسنة الجامعية 2017-2018.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج التعاون والتبادل بين البلدين كغيره من البرامج تم الحاقه بمختلف برامج التكوين الإقامي الخارجي وفقا للتنظيم المعمول به الذي يحدد أصناف المستفيدين والشروط العامة للقبول والتخصصات ذات الأولوية الوطنية، هذا وأصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة بمديرية التعاون والتبادل بين الجامعات مذكرة اعلامية توضيحية في 9 أوت المنصرم والتي أقرت فيها أن جميع برامج التكوين الإقامي بالخارج خاضعة للتنظيم المعمول به وأن عملية الإعلان عن البرامج تتم على مستوى مؤسسات التعليم العالي عبر التراب الوطني أين يتم الانتقاء حسب التخصصات ذات الأولوية ضمن الاحتياجات الوطنية من التأطير.

■ خديجة بلوزداد

الفجر

حجار سيعلن عن القرار قريبا لجميع مدراء الجامعات

توزيع السكنات التي بلغت نسبة إنجازها 40 بالمائة للأساتذة الجامعيين

■ قائمة سوداء للجامعات المتهمة بسوء التسيير على طاولة حجار

■ قرر وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار إصدار تعليمات صارمة تلزم مدراء المؤسسات الجامعية المعنية بالتوزيع الأولي لجميع السكنات الجاهزة من سكنات برنامج رئيس الجمهورية، أو تلك التي بلغت فيها نسبة الإنجاز 40 بالمائة على الأقل، والتسريع من وتيرة عمل لجان السكن في المؤسسات المتأخرة.

وجاء خلال اجتماعه بالمكتب الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين والذي الأمين العام للنقابة ور مسعود عمارنة، حيث جدّد هذا الأخير مطلبه بضرورة معالجة مشكلة السكن، من خلال: (الإسراع في توزيع سكنات برنامج رئيس الجمهورية الجاهزة، واستكمال إنجاز ما تبقى منها، وتمكين السادة الأساتذة من الاستفادة من جميع الصيغ الأخرى المتاحة، وتنفيذ فحوى التعليمة الوزارية رقم 698، المؤرخة في: 19/ 10/ 2016 المتعلقة بالاكتتاب في إحدى الصيغ المتاحة للحصول على السكن، وتفعيل الاتفاقية المبرمة بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة السكن والعمران والمدينة المتعلقة بإعارة سكنات لفائدة الأساتذة الباحثين المؤرخة في 27 مارس 2017).

كما التمس أعضاء المكتب الوطني للنقابة من الوزير التنازل عن السكنات الوظيفية التي استفاد منها الأساتذة لما تحمله هذه العملية من فائدة لهم وللخزينة العمومية ورفع التجميد عما تبقى من السكنات التي توقفت أشغالها في بعض الولايات مع ضرورة إيلاء الأهمية الكبيرة لمتابعة عمل اللجان المشتركة المتخصصة (السكن، البحث العلمي، المسار المهني) المشكلة بقرار من الوزارة الوصية، ويأملون في الحفاظ على انعقاد اجتماعاتها بصفة دورية وبانتظام، لأجل التمكن من دراسة مختلف القضايا التي تثير اهتمام الأساتذة واقتراح ما يلزم من معالجات في حينها، بالنظر إلى أهمية هذه الأطر المستحدثة للحوار، والتي يجب أن تُستغل على الوجه الأكمل، وتمت الموافقة على تفعيل هذه اللجان المشتركة المتخصصة، لتقوم بأعمالها التشاورية بصفة دورية، من غير أخذ الإذن من الوصاية وفق ما نقله عمارنة.

كما قال ذات النقابي "أن الوزير بشرهم بأن مساعي النقابة في المطالبة بتحويل السكنات الوظيفية الواقعة بسيدي عبد الله للأساتذة الجامعيين قد كُلّلت بالنجاح، حيث سيتم في القريب توزيع تلك السكنات البالغ عددها 247 مسكنا لفائدة الأساتذة وفق المعايير المعمول بها".

قائمة سوداء للجامعات المتهمة بسوء التسيير على طاولة حجار

هذا فيما عبرت النقابة عن أسفها البالغ لما آلت إليه علاقات العمل ببعض المؤسسات الجامعية من تدهور بسبب تعنت المسؤولين الإداريين بتلك المؤسسات من مدراء وعمداء، وقدمت النقابة إلى الوزير قائمة بالمؤسسات الجامعية التي شهدت فيها العلاقة بين ممثلي النقابة والإدارة انسدادا وتعسفا، وأرفقتها بالأدلة الدامغة، وقد تمّت المناقشة العلنية لتفاصيل تلك المعوقات.

وقد شددت النقابة على ضرورة التزام الشريك الإداري بمبدأ الحوار، وتكريسه فعليا في علاقات العمل مع ممثلينا النقابيين، وجعله تقليدا دائما في الحياة الجامعية. وقد قرر الوزير بحث هذه المسألة مع المعنيين مباشرة حالة بحالة، ومراسلتهم بهذا الخصوص. كما طرحت النقابة إشكالية ضعف المرافقة الإدارية في عملية تسيير مخابر البحث، وهو ما تسبب في إعاقة كثير منها في أداء مهامها البحثية، وتقديم حصائل علمية جيدة في الوقت المناسب؛ وطالبت النقابة بالتكفل بهذه الهيئات البحثية.

وفي سياق آخر طالب المكتب الوطني للنقابة بضرورة الحسم الإداري بخصوص اعتماد الأعمال المنشورة في المجلّات العلمية المحكمة المعتمدة في القائمة الموحدة التي اعتمدتها الوصاية، سواء في إجراءات مناقشة الدكتوراه أو في التأهيل الجامعي، أو في التقييم العلمي أو في مختلف الترقيات الأخرى في المسار المهني للأستاذ الباحث؛ لأجل القضاء على المزاجية التي تشهدها كثير من الهيئات العلمية عبر الوطن، وهو وضع مزعج ستسعى النقابة لدى الوصاية على وضع حدّ له في القريب العاجل. ومن المسائل التي أثارتها النقابة خلال هذا الاجتماع، مسألة إعادة النظر في خارطة التكوين في تخصص العلوم السياسية، فبالرغم من أن النقابة الوطنية تثمّن فكرة إعادة الاعتبار لهذا الاختصاص الهام، إلا أنها ترى أنه من الضروري التخلي عن فكرة إنشاء أقطاب الامتياز للعلوم السياسية في الوقت الحالي، وفتح نقاش موسع ومعمق بشأن هذه المسألة حفاظا على مصير الأساتذة المهني والاجتماعي، وفي هذا الموضوع طمأن السيد الوزير الأساتذة المعنيين بأن كل القرارات التي ستتخذ في هذا الشأن سوف تكون في صالحهم..

■ غنية توات

البلاد

في تعليمة جديدة للوزير حجار
لمدراء الجامعات

توزيـــع جميع السكنـــات الجاهزة على الجامعيين

▪ تحويل سكنات وظيفية بسيدي عبد الله للأساتذة الجامعيين

كشفت النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين أن وزير القطاع الطاهر حجار اصدر تعليمات صارمة تلزم مدراء المؤسسات الجامعية المعنية بالتوزيع الأولي لجميع السكنات الجاهزة من سكنات برنامج رئيس الجمهورية، أو تلك التي بلغت فيها نسبة الإنجاز 40 بالمائة على الأقل، وتسريع وتيرة عمل لجان السكن في المؤسسات المتأخرة لفائدة الأساتذة الجامعيين".

وأفادت النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، أمس في بيان لها تلقت "البلاد" نسخة منه، بأن "القرار جاء خلال اجتماع مكتبها الوطني مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي وبعض الطارات حيث التمس أعضاء المكتب الوطني للنقابة من الوزير التنازل عن السكنات الوظيفية التي استفاد منها الأساتذة لما تحمله هذه العملية من فائدة لهم وللخزينة العمومية ومطالبتها برفع التجميد عمّا تبقى من السكنات التي توقفت أشغالها في بعض الولايات".

وأضاف المصدر أن "مساعي النقابة في المطالبة بتحويل السكنات الوظيفية الواقعة بسيدي عبد الله للأساتذة الجامعيين قد كُلّلت بالنجاح، حيث سيتم في القريب توزيع تلك السكنات البالغ عددها 247 مسكنا لفائدة الأساتذة وفق المعايير المعمول بها".

كما عبرت النقابة "عن أسفها البالغ لما آلت إليه علاقات العمل ببعض المؤسسات الجامعية من تدهور بسبب تعنت المسؤولين الإداريين لتلك المؤسسات من مدراء وعمداء، وقدمت النقابة إلى الوزير قائمة بالمؤسسات الجامعية التي شهدت فيها العلاقة بين ممثلي النقابة والإدارة انسدادا وتعسفا، وأرفقتها بالأدلة الدامغة، وقد تمّت المناقشة العلنية لتفاصيل تلك المعوقات".

وشددت النقابة على "ضرورة التزام الشريك الإداري بمبدأ الحوار وتكريسه فعليا في علاقات العمل مع ممثلينا النقابيين، وجعله تقليدا في الحياة الجامعية". وقرر الوزير بحث هذه المسألة مع المعنيين مباشرة حالة بحالة، ومراسلتهم بهذا الخصوص.

وطرحت النقابة "إشكالية ضعف المرافقة الإدارية في عملية تسيير مخابر البحث، وهو ما تسبب في إعاقة كثير منها في أداء مهامها البحثية، وتقديم حصائل علمية جيدة في الوقت المناسب. وطالبت النقابة بالتكفل بهذه الهيئات البحثية من حيث تزويدها بالدعم الإداري اللازم لتسييرها، وتسهيل المعاملات الإدارية والمالية لها وتمكينها من مقرات مناسبة لأداء مهامها كما هو الحال في بعض المؤسسات الجامعية".

من جانب آخر طالب المكتب الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين "بضرورة الحسم الإداري بخصوص اعتماد الأعمال المنشورة في المجلّات العلمية المحكمة المعتمدة في القائمة الموحدة التي اعتمدتها الوصاية؛ سواء في إجراءات مناقشة الدكتوراه أو في التأهيل الجامعي، أو في التقييم العلمي أو في مختلف الترقيات الأخرى في المسار المهني للأستاذ الباحث للقضاء على المزاجية التي تشهدها كثير من الهيئات العلمية عبر الوطن، وهو وضعٌ مزعجٌ ستسعى النقابة لدى الوصاية لوضع حدّ له في القريب العاجل".

من جهة أخرى "ثمنت النقابة فكرة المتابعة المستمرة للنشاطات التي يبذلها الأستاذ الباحث والتقييم السنوي لمجهوداته من حيث المبدأ معتبرة إياها خطوة أساسية لتكريس النوعية في الجامعة الجزائرية، غير أنها تتحفظ على طريقة التقييم التي جاء بها هذا القرار لما قد يكتنفه من تجاوزات".

حليمة هلالي

الحوار

عقب لقاء نقابة الأساتذة الجامعيين بالوزير حجار

تحويل السكنات الوظيفية بسيدي عبد الله إلى فائدة الأساتذة الجامعيين

تعهد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، طاهر حجار، بتوزيع السكنات الوظيفية الواقعة بسيدي عبد الله للأساتذة الجامعيين والبالغ عددها 247 مسكنا لفائدة الأساتذة بالمدينة الجامعية لولاية الجزائر قريبا، إضافة الى إصدار تعليمات صارمة تلزم مديري المؤسسات الجامعية المعنية بالتوزيع الأولي لجميع السكنات الجاهزة من سكنات برنامج رئيس الجمهورية.

وفي لقاء الوزير مع النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، الخميس المنصرم، وعد بتسوية ملف السكن لفائدة الأساتذة الجامعيين، مبرزا أنه سيصدر تعليمات صارمة بتوزيع السكنات التي بلغت فيها نسبة الإنجاز 40 على الأقل، وكذا التسريع من وتيرة عمل لجان السكن في المؤسسات المتأخرة، وألح المكتب الوطني للنقابة خلال الاجتماع على ضرورة رفع التجميد عمّا تبقى من سكنات برنامج رئيس الجمهورية والتي توقفت أشغالها في بعض الولايات.

وحسب بيان للنقابة ذاتها، حازت "الحوار" على نسخة منه، طمأن الوزير الأساتذة المعنيين بالتكوين في تخصص العلوم السياسية بأن كل القرارات التي ستتخذ في هذا الشأن سوف تكون في صالحهم، حيث دعت النقابة على لسان رئيسها مسعود عمارنة الى إعادة النظر في الأمر، موضحة أنها تثمّن فكرة إعادة الاعتبار لهذا الاختصاص الهام، إلا أنها ترى أنه من الضروري التخلي عن فكرة إنشاء أقطاب الامتياز للعلوم السياسية في الوقت الحالي. كما قرر المسؤول الأول في قطاع التعليم العالي مراسلة الشريك الإداري للاطلاع على أبرز انشغالاته، وهذا بعد التماس النقابة من الوزير على ضرورة فتح أبواب الحوار مع هذا الأخير وتكريسه فعليا في علاقات العمل وجعله تقليدا دائما في الحياة الجامعية.

هجيرة بن سالم

وقت الجزائر

تعهد بتسوية مطالب النقابات

حجار يأمر بتوزيع سكنات الأساتذة الجاهزة

● كشفت النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، أن "وزير القطاع الطاهر حجار، أصدر تعليمات صارمة تلزم مديرو المؤسسات الجامعية المعنيّة بالتوزيع الأولي لجميع السكنات الجاهزة، من سكنات برنامج رئيس الجمهورية أو تلك التي بلغت فيها نسبة الإنجاز 40 بالمائة على الأقل، والتسريع من وتيرة عمل لجان السكن في المؤسسات المتأخرة لفائدة الأساتذة الجامعيين".

وأفادت النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، أمس، في بيان لها تلقت "وقت الجزائر" نسخة منه، أن "القرار جاء خلال اجتماع مكتبها الوطني مع معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وبعض الإطارات، أين التمس أعضاء المكتب الوطني للنقابة من الوزير التنازل عن السكنات الوظيفية التي استفاد منها الأساتذة، لما تحمله هذه العملية من فائدة لهم وللخزينة العمومية، ومطالبتها على رفع التجميد عمّا تبقى من السكنات التي توقفت أشغالها في بعض الولايات". وأضاف ذات المصدر، أن "مساعي النقابة في المطالبة بتحويل السكنات الوظيفية الواقعة بسيدي عبد الله للأساتذة الجامعيين، قد كُلّلت بالنجاح، حيث سيتم في القريب، توزيع تلك السكنات البالغ عددها 247 مسكن لفائدة الأساتذة، وفق المعايير المعمول بها".

كما عبرت النقابة، "عن أسفها البالغ لما آلت إليه علاقات العمل ببعض المؤسسات الجامعية من تدهور، بسبب تعنت المسؤولين الإداريين بتلك المؤسسات من مديرين وعمداء، وقدمت النقابة إلى الوزير قائمة بالمؤسسات الجامعية التي شهدت فيها العلاقة بين ممثلي النقابة والإدارة انسدادا وتعسفا، وأرفقتها بالأدلة الدامغة، وقد تمّت المناقشة العلنية لتفاصيل تلك المعوقات".

وفي نفس السياق، شددت النقابة على "ضرورة التزام الشريك الإداري بمبدأ الحوار، وتكريسه فعليا في علاقات العمل مع ممثلينا النقابيين، وجعله تقليدا دائما في الحياة الجامعية، أين قرر الوزير بحث هذه المسألة مع المعنيين مباشرة حالة بحالة، ومراسلتهم بهذا الخصوص".

كما طرحت ذات النقابة "إشكالية ضعف المرافقة الإدارية في عملية تسيير مخابر البحث، وهو ما تسبب في إعاقة كثير منها في أداء مهامها البحثية، وتقديم حصيلة علمية جيدة في الوقت المناسب؛ وطالبت النقابة بالتكفل بهذه الهيئات البحثية من حيث تزويدها بالدعم الإداري اللازم لتسييرها، وتسهيل المعاملات الإدارية والمالية لها، وتمكينها من مقرات مناسبة لأداء مهامها، كما هي الحال في بعض المؤسسات الجامعية".

من جانب آخر، طالب المكتب الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، "بضرورة الحسم الإداري بخصوص اعتماد الأعمال المنشورة في المجلات العلمية المحكمة المعتمدة في القائمة الموحدة التي اعتمدتها الوصاية؛ سواء في إجراءات مناقشة الدكتوراه أو في التأهيل الجامعي أو في التقييم العلمي أو في مختلف الترقيات الأخرى في المسار المهني للأستاذ الباحث؛ لأجل القضاء على المزاجية التي تشهدها كثيرا من الهيئات العلمية عبر الوطن، وهو وضعٌ مزعجٌ، ستسعى النقابة لدى الوصاية، على وضع حدّ له في القريب العاجل".

ق و

وقت الجزائر

الأساتذة والطلبة في عطلة بداية من 21 ديسمبر المقبل

وزارة التعليم العالي تحدد رزنامة العطل الجامعية

●●وقّع وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الطاهر حجار، قرارا يتضمن رزنامة العطل الجامعية للسنة الدراسية 2017-2018، حيث سيستفيد الطلبة بموجبه من ثلاثة عطل في السنة، عطلتين لمدة أسبوعين وعطلة الصيف لمدة شهرين.

حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رزنامة العطل الجامعية لرسم السنة الجامعية 2017-2018، بموجبها يستفيد أساتذة وطلبة الجامعات من عطلة لمدة 15 يوما ابتداء من يوم 21 ديسمبر المقبل.

ضبطت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المدة التي يستفيد فيها أساتذة وطلبة الجامعات من عطلة فصلية طيلة السنة الجامعية الجارية، وبموجب القرار الوزاري رقم 887، فإن العطلة الجامعية الفصلية الخاصة بموسم الشتاء يستفيد منها الأساتذة والطلبة ابتداء من 21 ديسمبر المقبل، على أن تستأنف الدراسة يوم 03 جانفي من 2018.

أما بالنسبة للعطلة الجامعية الخاصة بفصل الربيع، فتمتد ما بين 22 مارس إلى غاية 8 أفريل 2018، بينما يستفيد الطلبة والأساتذة من عطلة الصيف في الفترة الممتدة ما بين 4 جويلية إلى غاية 02 سبتمبر 2018.

كما استثنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الموظفين والأعوان التقنيين وأعوان المصالح من هذه العطل المحددة، وفقا للجدولة الزمنية المحددة من قبلها.

وفي نفس السياق، دعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رؤساء الجامعات إلى تطبيق هذا القرار، مع منحهم صلاحيات إعداد الزمنية الخاصة بالاختبارات السنوية ذات الصلة بالوضع البيداغوجي بها، إلى جانب اكتمالها للنصاب القانوني المحدد في نظام "أل.أم.دي"، الذي يخول لها ذلك.

ساسي ب

بدعم من منظمة الصحة العالمية

ملتقى دولي حول رقمنة قطاع الصحة بالجزائر

●أعلنت مؤسسة "سينس هيلث كار" المتخصصة في مجال الصحة، الطبعة الأولى لـ "هيلث ديجيتال دايز"، أو ما يسمى بملتقى الصحة الرقمية يوم 13 من نوفمبر القادم بفندق سوفيتال الجزائر، وهي المبادرة التي سطرت بدعم من المنظمة العالمية للصحة، الجمعية الجزائرية للعلاج عن بعد والصحة الإلكترونية، الجمعية الجزائرية للطب العام، مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة والوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة. وحسب بيان للجهة المنظمة للحدث، فإن هذه اللقاءات ستسمح للمختصين في مجال الصحة والتكنولوجيات الجديدة بالتعرف، كما تسعى الطبعة الأولى من "هيلث ديجيتال دايز"، إلى أن تكون محور اجتماع للمهنيين العاملين في مجال الصحة الرقمية في الجزائر، لتبادل أفضل الممارسات وتحديد العوامل الرئيسية للنجاح في القطاع، بمواكبة التكنولوجيا واقحام عصر الرقمنة. وسيتم إدراج في برنامج أعمال الملتقى، بث فيديو مباشر لعملية طبية عبر أرضية مشاركة المحتوى المتعلقة بالصحة. كما سيتم تخصيص مساحات عرض لأفضل الحلول التكنولوجية لهؤلاء المهنيين، حيث سيتيح هذا الموعد الغني بالمحتوى للزوار، نسج روابط فعالة جديدة، وتبادل مختلف التجارب في مجال الصحة الرقمية.

من جهتهم، سيقدم الخبراء الحاضرون أيضا لمحة عامة عن الصحة الإلكترونية في الجزائر، بعرض الإطار القانوني، من خلال التطرق إلى أفضل الممارسات القائمة دوليا والقابلة للتكيف مع السياق الجزائري. ويأتي هذا اللقاء، في إطار التحول التكنولوجي الذي يتسارع في ظل إطلاق الجيل الثالث والرابع من الإنترنيت عبر الهاتف النقال، والذي يساهم بكثرة في تغيير سلوك المرضى والأطباء وضمان جودة الخدمة الصحية للجميع، تعدت إلى الحلول الذكية كتطبيقات، البرمجيات والمواقع الإلكترونية إلى أوجها في مجال الصحة، في محيط يطغى عليه التطور المستمر، الذي يعد بتحقيق أثر كبير على التفاعلات داخل قطاع الصحة، بإدخال التكنولوجيات الجديدة على نطاق واسع في مجال الرعاية الصحية لإدارة المعلومات الصحية.

ع.ع

الشعب

بحضور ممثل رئيس الجمهورية وطاقم وزاري

طمار يسلم الجائزة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير لسنة 2016

■ بحضور ممثل رئيس الجمهورية وطاقم وزاري

■ المهندسون الجزائريون في الخارج مدعوون لإثراءها وتطويرها

■ مواصلة إنجاز السكن بمختلف صيغه وإعادة بعث صيغة الترقوي المدعم

وجه وزير السكن والعمران والمدينة عبد الوحيد طمار، أمس السبت، بالجزائر، دعوة للمهندسين المعماريين الجزائريين الناشطين بالخارج من أجل المشاركة في إثراء الهندسة المعمارية عبر الوطن والمساهمة في ترسيخ معايير جديدة في مجال المعمار إلى جانب نظرائهم الجزائريين الممارسين لمهامهم في الداخل. وقال الوزير خلال افتتاحه لحفل تسليم الجائزة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير لسنة 2016، أن المناسبة تعد فرصة لـ«تشجيع المهندسين المعماريين عبر الوطن وتحفيزهم لتقديم أفضل أداء وإبداع، ودعوة المهندسين الجزائريين الناشطين في الخارج من أجل أن يساهموا في إثراء الهندسة المعمارية عبر الوطن بمعايير جديدة للعمل الهندسي».

ويرى الوزير أن الهندسة المعمارية والتعمير أمران متكاملان ويتطلبان المزيد من المجهودات لتحقيق معمار ذو جودة ونوعية، مشيرا إلى أن مصالحه تحضر لتنظيم ورشات عمل هدفها ضبط قطاع التعمير وإعادة تقييم القوانين السارية حاليا في المجال.

توفير الحجم الكمي الذي أملته الظروف الملحة لأزمة السكن

وأكد الوزير أن القطاع يركز جهوده حاليا لكسب تحدي الجودة والتوعية من أجل خلق فضاءات ملائمة للرفاه الإنساني، بعد حرصه خلال السنوات السابقة على توفير الحجم الكمي الذي أملته الظروف الملحة لأزمة السكن. وأبدى طمار تمسك دائرته الوزارية بالبرامج السكنية من مختلف الصيغ قائلا: «نتمسك بإصرار لتنفيذ برامجنا السكنية ونواصل العمل قدما للقضاء على أزمة السكن». وتبنى القطاع - يتابع الوزير- خريطة طريق منبثقة من مخطط عمل الحكومة، تهدف إلى مواصلة إنجاز السكن بمختلف صيغه (عمومي ايجاري، تساهمي، ريفي، اجتماعي البيع بالإيجار والترقوي العمومي) وإعادة بعث صيغة الترقوي المدعم.

رقمنة أدوات وأنظمة التسيير في قطاع التعمير للتحكم

كما ترمي ورقة الطريق المذكورة إلى رقمنة أدوات وأنظمة التسيير في قطاع التعمير للتحكم في أكثر في التنمية الحضرية والقضاء على البيروقراطية بمساعدة مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وتقييم الترسانة القانونية المتعلقة بالتهيئة والتعمير لدمج المعطيات الجديدة التي تندرج ضمن مبادئ التنمية المستدامة. كما تتضمن ورقة الطريق - حسب الوزير العمل على تكريس اللامركزية في بعض
ضمان النقلة النوعية للمعمار وتاريخه
القرارات الخاصة بالقطاع والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية. ولضمان النقلة النوعية للمعمار «لابد من المحافظة على تراث وتاريخ المعمار اللذان يكونان الهوية الوطنية»، - يشدد الوزير - الذي أشار إلى أهمية أن تكتسي مختلف الإنجازات المعمارية طابع التجديد والإبداع مع المحافظة على الخصائص الطبيعية والجغرافية لكل منطقة من مناطق الوطن والانسجام مع خصوصيات وطبيعة المجتمع واحتياجاته. وتابع طمار قائلا: «لابد أن يتحد المتخصصون في العمران لتحقيق معادلة المزج بين الأصالة والحداثة».

وحسب المسؤول الأول عن القطاع، فقد جاء تمديد آجال إيداع ملفات تسوية وضعية البنايات المدرجة ضمن القانون 15 / 08 إلى ثلاثة سنوات أخرى من أجل ترسيخ الثقافة والهوية الوطنية وربح معركة الجودة، والذي ينتظر عرضه للتصويت أمام البرلمان بغرفتيه. وحسب الوزير فإن الجزائر بحاجة الى ديناميكية تنبع من فكر وإبداع مهندسي المستقبل، لإنجاز عمارة متكاملة ومتجانسة توفر كل أسباب الراحة والأمن والطمأنينة.

براكشي مصممة مقر المدرسة العليا للضمان الاجتماعي صاحبة الجائزة الأولى

داعيا الاتحاد الوطني للمهندسين المعماريين إلى أداء دوره من خلال الحرص على متابعة التكوين الذي يوجه للمهندسين في المعاهد والجامعات. في هذا الصدد قال الوزير: «نريد أن نخلد أعمالنا لتبقى معالم تاريخية تشهد على هويتنا وحضارتنا». وتحصلت المهندسة براكشي نادية التي صممت مقر المدرسة العليا للضمان الاجتماعي بالجزائر العاصمة على جائزة رئيس الجمهورية للهندسة المعمارية والتعمير لسنة 2016، والتي مزجت في عملها بين أصالة العمران وحداثته. وقد سلم مستشار رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتقليقة الجائزة للمهندسة براكشي خلال حفل عرف حضور كل من وزير النقل عبد الغني زعلان ووزير السياحة حسان مرموري ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار ووزير الثقافة عزالدين ميهوبي، ونائب رئيس المجلس الشعبي الوطني والأمين العام للاتحاد الإفريقي للمهندسين المعماريين. كما عرف الحفل أيضا حضور المهندس المختص في تصميم المطارات بومهداف فريد والمعماري الأردني المهندس العالمي المتخصص في الهندسة المعمارية العربية الإسلامية راسم بدران والمعمارية كاترين سايان بوليون أرملة فيرناند بوليون المهندس الذي صمم تحف معمارية عديدة بالجزائر سيما منها في مجال السياحة، والخبير في العمران بلختير عبد العزيز.

وسلم من جانبه وزير السكن والعمران والمدينة عبد الوحيد طمار الجائزة الوطنية لدولة الوزير الأول السيد أحمد أويحيى للمهندس شيراني عبد الصمد عن مشروع المركز العربي لعلم الآثار بتيبازة وجائزة وزارة السكن والعمران والمدينة للمهندس طابي لطفي عن مشروع مركز البحوث في العلوم الاسلامية بالأغواط. كما أشرف الوزراء والضيوف من الهيئات الدولية على تسليم جوائز أخرى وشهادات تقديرية لمهندسين جزائريين وعالميين.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

جائزة رئيس الجمهورية للهندسة المعمارية والتعمير 2016

تتويج المهندسة نادية براكشي

تحصلت المهندسة نادية براكشي، التي صممت مقر المدرسة العليا للضمان الاجتماعي بالجزائر العاصمة، على جائزة رئيس الجمهورية للهندسة المعمارية والتعمير لسنة 2016، والتي مزجت في عملها بين أصالة العمران وحداثته.

سلم مستشار رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الجائزة للمهندسة براكشي، خلال حفل عرف حضور كل من وزراء النقل والسياحة و التعليم العالي والثقافة، ونائب رئيس المجلس الشعبي الوطني والأمين العام للاتحاد الإفريقي للمهندسين المعماريين.

كما عرف الحفل أيضا حضور المهندس المختص في تصميم المطارات السيد بومهداف فريد والمعماري الأردني المهندس العالمي المتخصص في الهندسة المعمارية العربية الإسلامية راسم بدران والمعمارية كاترين سايان بوليون أرملة فيرناند بوليون المهندس الذي صمم تحف معمارية عديدة بالجزائر سيما منها في مجال السياحة، والخبير في العمران السيد بلختير عبد العزيز.

وسلم، من جانبه، وزير السكن والعمران والمدينة عبد الوحيد طمار الجائزة الوطنية للوزير الأول السيد أحمد أويحيى للمهندس شيراني عبد الصمد عن مشروع المركز العربي لعلم الآثار بتيبازة وجائزة وزارة السكن والعمران والمدينة للمهندس طابي لطفي عن مشروع مركز البحوث في العلوم الإسلامية بالأغواط.

ق.ا

LIBERTE

ELLE FACILITERA L'EXERCICE PRATIQUE AUX ÉTUDIANTS À TIZI OUZOU

Convention entre l'université et le chantier naval d'Azeffoun

■ Pour faciliter l'immersion des étudiants dans l'activité professionnelle, une convention de partenariat sera signée cette semaine, entre l'université Mouloud-Mammeri de Tizi Ouzou et le constructeur naval Sakomas d'Azeffoun, a-t-on appris auprès des responsables de cette société. Une importante délégation, constituée de responsables de l'université et d'étudiants, s'est rendue jeudi sur ce chantier pour s'enquérir des conditions de déroulement des stages pratiques qui profiteront, à court terme, aux étudiants spécialisés en mécanique et en matériaux et, à moyen terme, à des étudiants en architecture navale dont la branche sera bientôt créée, selon notre interlocuteur.

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

UNIVERSITÉ DE MOSTAGANEM

Tout pour faciliter le quotidien des étudiants

Le recteur de l'université de Mostaganem, le professeur Belhakem Mustafa, a animé ce jeudi une conférence de presse afin de faire connaître publiquement le bilan des activités de l'université concernant la nouvelle rentrée universitaire tout en mettant en exergue les réalisations de l'université.

Abordant d'emblée le registre de la rentrée universitaire 2017-2018, le recteur de l'université s'est voulu rassurant en soulignant que toutes les dispositions ont été prises pour garantir une bonne reprise des cours aux 30 100 étudiants inscrits à l'université de Mostaganem. Pour cette année, sur les 5 400 nouveaux bacheliers de la wilaya, Mostaganem a enregistré une nouveauté avec l'introduction d'une nouvelle licence professionnelle dans la spécialité électrotechnique et électromécanique. Evoquant également le projet d'un plateau technique d'analyse physico-chimique et dont le taux de réalisation des travaux est estimé à 90%, ce projet sera prêt pour la prochaine rentrée universitaire.

Le recteur a annoncé que la wilaya a mis à la disposition de l'université une assiette de plusieurs hectares dans la localité de Hassi-Mamèche pour la réalisation de la ferme expérimentale aquacole.

Dans un autre registre, lié à la coopération et aux échanges internationaux entre l'université Abdelhamid-Benbadis et les universités européennes, africaines et d'Amérique latine quelque 65 conventions ont été signées avec des universités étrangères pour faire bénéficier les majors de promotion à des formations à l'étranger. Dans le cadre de l'amélioration des conditions de travail des enseignants, le recteur a annoncé le début des travaux de réfection des Facultés implantées dans l'ex-ITA dès le mois de février prochain. Cette ancienne caserne du temps de la colonisation gardera ses aspects architecturaux.

Le recteur de l'université a aussi indiqué que les programmes élaborés assuraient un meilleur encadrement aux étudiants, affirmant que 117 postes avaient été ouverts au profit des doctorants au titre de la nouvelle année universitaire 2017-2018 et du recrutement de 181 maîtres assistants et 17 maîtres assistants hospitalo-universitaires, 45 autres vont compléter les besoins dont un maître assistant en médecine interne. Une Faculté pilote sera créée à l'INES (Mostaganem) avec en sus un service de télé-enseignement pour offrir un espace aux étudiants jusqu'à une heure tardive de la soirée. L'intérêt des établissements d'enseignement supérieur pour l'entrepreneuriat s'est fortement renforcé avec le soutien du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique en partenariat avec l'Ansej. Quelque 61 recherches de doctorants et master et 70 habilitations ont été effectuées à l'université et ont donné de bons résultats.

Ce plan permettra de sensibiliser les étudiants et les initier à l'acte d'entreprendre à la création d'entreprises, notamment dans le secteur des technologies de l'information et de la communication.

A. B.

LE JOUR D'ALGERIE
Votre quotidien national

Université Amar-Thelidji/Laghouat

76 postes doctorants (LMD) ouverts

AU MOINS 76 postes doctorants de troisième cycle (système LMD) ont été ouverts cette année à l'Université Amar-Thelidji à Laghouat, a-t-on appris auprès du rectorat.

Les concours d'accès seront organisés très prochainement pour les candidats à ces postes prévus dans 11 spécialités, au titre de la formation en post-graduation 2017-2018, a affirmé le recteur, Pr Djamel Benbartal.

Ces postes sont répartis entre les filières es-Sciences et es-Lettres (34), les spécialités de Technologie et Droit et sciences politiques (15 chacune), tandis que les 12 postes restants sont prévus pour les sciences économiques et les sciences sociales et humaines, a-t-il précisé. Les effectifs en post-graduation-Magistère (système classique) et Doctorat (LMD) ont atteint l'an dernier les 1 067 étudiants inscrits dans 103 spécialités, rappelle la même source.

En matière d'encadrement, 25 maitres-assistants «B» seront recrutés, portant ainsi les effectifs d'enseignants à 946, dont 291 avec grade de professeur, a fait savoir le même responsable.

L'université Amar-Thelidji compte actuellement plus de 30 000 étudiants répartis entre neuf facultés et un institut de l'éducation physique et sportive, a-t-il ajouté.

Fatima G.

InfoSoir
Quotidien national d'information

Laghouat Au moins 76 postes doctorants de troisième cycle (système LMD) ont été ouverts cette année à l'Université Amar Thelidji à Laghouat, a indiqué le rectorat. Les concours d'accès seront organisés très prochainement pour les candidats à ces postes prévus dans 11 spécialités, au titre de la formation en post-graduation 2017-2018. Ces postes sont répartis entre les filières es-Sciences et es-Lettres (34), les spécialités de Technologie et Droit et sciences politiques (15 chacune), tandis que les 12 postes restants sont prévus pour les sciences économiques et les sciences sociales et humaines, a-t-il précisé. Les effectifs en post-graduation Magistère (système classique) et Doctorat (LMD) ont atteint l'an dernier les 1.067 étudiants inscrits dans 103 spécialités, rappelle la même source.

InfoSoir
Quotidien national d'information

Algérie/France : l'enseignement supérieur et la recherche scientifique au menu

L'ambassadeur de France en Algérie, M. Xavier Driencourt, a appelé jeudi à Blida à promouvoir la coopération entre les deux pays dans les domaines de l'enseignement supérieur, de la recherche scientifique et de la culture. Dans une déclaration à la presse à l'occasion de sa visite à Blida, sur invitation du Club des entrepreneurs et industriels de la Mitidja, M. Driencourt a fait part de la volonté de son pays d'"établir des partenariats avec les universités et grandes algériennes écoles, et d'ouvrir des centres culturels français dans d'autres villes algériennes, en sus d'Alger, Annaba et Oran", relevant que le nombre d'étudiants algériens inscrits dans les universités françaises a atteint 25.000 étudiants. Evoquant l'éventualité d'un partenariat avec les industriels de la Mitidja, l'ambassadeur français a indiqué qu'il "était possible de développer un partenariat dans le domaine de l'agroalimentaire vu le caractère agricole de la région". Pour ce qui est de la balance commerciale, le diplomate a fait savoir que la France était le deuxième partenaire économique de l'Algérie après la Chine.

la Dépêche de Kabylie

UNIVERSITÉ MOULOUD MAMMERI Quatre décennies d'existence

De l'érosion du legs scientifique à l'illusion discursive

(1ère partie)

Par Idir Ahmed Zaid

Maççi d at tindar agi
a y-yeṣṣuben azal,
Njerreb abrid n cctawi
s ttɛabga n temsal
Nbedd-as i tdukkli ifeclen,
Nrebba-yas-ed ifadden,
Yufa-ten-id waɛdaw yeṣṣd'en
Mi yekker ad-d- yuyal...
Asmi tennekwbal tmurt
s tugdi n wuzzal,
Arrac sgugggen tafsut,
rzan-as cckal...
Tecfam i tmaziyt nni,
Mi ggulen degs ur tt-nuri,
I lebda nerjer-as iswi,
Aql-ay-en ad-d-nuyal.

Cet hymne à la liberté de notre célèbre artiste et intellectuel collectif Idir incarne fort bien toute la charge symbolique du rapport aux valeurs humaines et sociétales, qui constituait un référent primordial prévalant dans la vie et la marche de l'institution que fut l'université Mouloud Mammeri dès sa prime jeunesse alors qu'elle était centre universitaire. Comme les valeurs ne se marchandent pas, ce référent formait un écran étanche entre les traits de la médiocrité et ceux de la qualité et de l'excellence, solidement incarnés et ancrés dans les rapports entre acteurs de la communauté universitaire pour qui le respect et l'intransigeance collective faisaient force de loi et matérialisaient le trait de niveau de la considération et du travail. Ce référent fut non seulement une valeur refuge mais aussi l'immanence d'une forte valeur ajoutée intégrée pendant longtemps dans les us et coutumes du fonctionnement multiforme de l'institution naissante. Dans son essence, il s'enracine dans les fondamentaux du fonctionnement sociétal nourri aux principes de réciprocité et de participation à l'entretien de l'intérêt général et du bien commun. Il fut aussi une donnée constitutive du spectre de sa notoriété non-marchandable et non-hypothécable dont l'empreinte intègre incidemment la valeur et la qualité de ses diplômes et diplômés. Cette construction progressive, puisqu'elle en fut une, œuvre de tous les acteurs en présence, est intimement liée à sa création et à la cristallisation des efforts, de la volonté et de l'engagement des enfants de la région venus de tous horizons y apporter leur concours. Ainsi naquit, par un certain jour d'automne de l'an 1977, la première institution universitaire en Kabylie, dans un centre dédié à l'accueil de vieillards... qui, faute de ne pas en recevoir, parce qu'à l'époque il était honteux et condamnable d'assigner son parent dans un tel refuge, fut dévié de sa mission initiale pour servir de noyau infrastructurel au démarrage des études universitaires dans la région. La stèle de cet acte inaugural, paraphé officiellement par le décret n° 77-93 du 20 juin 1977, éminemment important pour la région, est enfermée et mise aux oubliettes dans l'enceinte de cette résidence qu'est devenu, il y a quelques années, ce centre-symbole où ont cristallisé les ferments du Printemps amazighe de 1980 autour de la langue amazighe et de l'idéal démocratique. Encore un indice mémoriel et mémorial abandonné à lui-même comme tant d'autres qui revêt pourtant une importance capitale en rappelant à la collectivité que là fut allumée la bougie rayonnant le spectre fondamental des lumières de l'esprit dans la région. Son incandescence semble aujourd'hui devenue une anodine lueur blafarde, au même titre que l'accommodation nutritive, dans l'état d'esprit et les réflexes de ceux censés entretenir son énergie, hormis ceux qui ont souvenance de ce qu'elle fût le jour où ils ont eu à s'agglutiner et adhérer puissamment à l'acte collectif du rite de création de l'institution socialement consacrée comme futur bien commun dédié au développement humain et économique. Le temps est loin de nos 20 ans. Une poignée de jeunes ingénieurs dans leur majorité, venus d'horizons divers avec comme viatique expérimental leur bagage scientifique, prenait en main les destinées de la formation universitaire à Tizi Ouzou. D'aucuns ne pariaient pas cher sur l'initiative, d'autres n'y voyaient que la naissance d'un foyer d'agitation, enfin d'autres, et heureusement c'est la bonne majorité, croyaient en la solidarité agissante de ces jeunes enseignants appuyés il est vrai par un noyau de coopérants qui n'étaient pas plus expérimentés dans les faits. Forts de leur volonté, de leur foi en ce projet utile à la société et fortement ancré dans la tradition, l'éducation étant perçue comme un investissement sûr en Kabylie, un capital complémentaire aux revenus d'une émigration aux racines lointaines et aux relatives maigres ressources des territoires exigus assis sur un socle cristallophyllien défiant la masse calcaire du Djurdjura. La cristallisation n'a pas tardé à se produire mue par l'énergie de la force commune d'un bloc soudé heureux de participer à la construction du projet de la formation universitaire et au déclenchement d'une dynamique nouvelle pour la région. A l'époque, peu se souciaient du statut ou du salaire ni même quand on allait être payé et encore moins à être nommé d'autant plus qu'élaborer un arrêté de nomination et le valider par les organes de contrôle compétents bureaucratiquement puissants, prenait facilement 2 à 3 ans quand le dossier n'était pas égaré ou moisi sous des piles de documents dans les bureaux exigus de la tutelle, sise alors dans des préfabriqués au Champ-de-Manœuvres à Alger, la centralisation étant à son apogée en cette période là. Cette ferveur de s'encastrer en élément contributif dans l'être universitaire, de participer à la transmission du savoir et à son accumulation, était appréhendée sous un angle particulier. L'effort, le mérite et le

À elle seule, elle incarne la liberté d'esprit, l'inaliénabilité et l'irréductibilité : elle constitue continument une force de rappel intimement liée au Printemps amazigh dans l'être et le fonctionnement de l'université.

mieux-faire se conjuguaient dans l'harmonie. Toute lacune ou déficit en encadrement était comblé au pied levé par l'un ou l'autre sans exigence particulière. Il arrivait d'endosser une vingtaine d'heures hebdomadaires sans rechigner, ni contrepartie financière. Mais, c'était un engagement collectif pour un défi qui cadrait bien avec cette rare fougue de la jeunesse de s'adonner à son premier emploi et aux étudiants de marquer leurs pas à l'université. La relative maturité des uns facilitait énormément le montage progressif du projet complexe d'édification de l'institution universitaire sous tous ses aspects pour répondre au challenge. Pour reprendre le concept actuel, ce fut une véritable communauté de pratiques qui était à l'œuvre : partage des connaissances et du peu de moyens existant. L'essentiel fut de participer à l'effort collectif et de travailler à la matérialisation de l'acte pédagogique dans l'édifice naissant. Moins de trois ans après la création du centre universitaire de Tizi Ouzou, cette dynamique a catalysé la formalisation d'un évènement marquant et original de l'Algérie indépendante, le Printemps amazighe. Et depuis, l'histoire de l'université Mouloud Mammeri est intimement liée à l'émergence de ce processus revendicatif d'essence démocratique à la suite de l'interdiction de la conférence de feu Mouloud Mammeri, le 10 mars 1980, sur son ouvrage Poèmes kabyles anciens, dont elle a naturellement hérité le nom bien plus tard. Cet acte de baptisation et d'institution spontanée, à la symbolique hautement significative, est le fruit d'une consécration par la volonté collective et engagée de sa propre communauté, il n'est point le fait d'un acte institutionnel décidé. Sa charge symbolique est devenue l'autre référent fort dans la consolidation de sa notoriété, à l'image du grand homme que fut Mouloud Mammeri, de sa finesse d'esprit et de sa résilience dans des contextes politiques souvent hostiles. A elle seule, elle incarne la liberté d'esprit, l'inaliénabilité et l'irréductibilité : elle constitue continument une force de rappel intimement liée au Printemps amazighe dans l'être et le fonctionnement de l'université. C'est son expression forte, assimilée à tort au caractère frondeur et contestataire de l'université Mouloud Mammeri, réputée être un espace de débats d'idées, qui a conduit à lui coller l'étiquette d'université spécifique y compris dans les cercles officiels... D'aucuns n'hésitent pas à la qualifier sans vergogne «d'université des grèves» ! C'est le propre d'une action de dénaturation et de déqualification d'un caractère positif et, à travers lui, l'université dans sa totalité, qui exprime l'attachement à une institution dans ses symboles forts. Autrement dit, cette symbolique traduit l'empathie, la fierté, le sentiment d'appartenance, d'adhésion et de rattachement à une entité reflétant la notoriété d'un homme réputé pour ses compétences, sa valeur et son attachement particulier à la langue amazighe, aux choses de l'esprit et aux valeurs humaines et universitaires. Dès lors, tout autre type de rapport ou d'atteinte à cette symbolique réticulaire est difficilement envisageable et inacceptable. Le nom de Mouloud Mammeri est l'autre puissant élément intellectuellement structurant intégré historiquement dans le génome de l'université qui le porte. Il y a donc une identité à la fois scientifique, culturelle et historiquement édifiée dans cette université et c'est cet aspect qui s'avère être la spécificité qui la distingue des autres. Maintenant, les temps ont changé, elle a pratiquement quitté l'âge de l'adolescence et est entrée dans le gotha des établissements d'envergure nécessitant inévitablement une vision appropriée pour l'affranchir de la routine et l'habitus administratif incommode pour la chose scientifique. Au-delà des classements internationaux qui sont loin de revêtir une signification pertinente au regard de l'uniformité du contexte universitaire national, de ses objectifs et sa forte centralisation, l'université Mouloud Mammeri accuse un sérieux décrochage en termes de qualité et de notoriété scientifique relativement à sa trajectoire initiale. Quelque part, la rupture contrarie les premiers contributeurs à sa fondation qui aura marqué les esprits, jusqu'à éprouver de l'amertume et songer au départ ou la retraite, même si celle-ci s'estompe partiellement avec le sentiment du devoir accompli et de la contribution à l'édification progressive de cette œuvre en constante évolution. En effet, à travers son histoire mouvementée et malgré les vicissitudes, l'université Mouloud Mammeri fut un centre de rayonnement, un point focal dans la formation et le développement régional, national voire international et la création des pôles universitaires voisins. Malgré les critiques acerbes dont elle fait l'objet et les facteurs internes et externes qui ont biaisé la trajectoire de son évolution, malgré les effets d'actions dilatoires visant à la dévier de ses objectifs, elle demeure dans son fond un symbole quasi-insensible au déviatorique des discours déclinistes et ravageurs qui tentent de l'écarter de sa noblesse et de l'univers de la formation de l'esprit. Ces actions ciblent à l'extraire de son socle fondateur par un dévoiement des préceptes essentiels de l'esprit universitaire et la distillation d'une culture d'apparats trompeuse nourrie à l'illusion discursive perfide. Cependant, cette démarche illusionniste qui couve une atteinte à la qualité de la formation du capital humain ne saurait résister longtemps au fil de la vérité. Mouloud Mammeri, à qui ce symbole fort doit son nom, reprenant Abraham Lincoln, répétait souvent qu'on peut tromper tout le monde quelque temps, on peut tromper tout le temps quelques hommes, on ne peut pas tromper tout le monde tout le temps. **(A suivre...)**

I. A. Z.

la Dépêche de Kabylie

BÉJAÏA Journée nationale sur les maladies émergentes

L'hypertension et le risque d'AVC, parlons-en...

La Journée nationale sur les maladies émergentes en Algérie a été ouverte avant-hier, au campus d'Aboudaou de l'université de ***Abderrahmane Mira***.

La manifestation est organisée par la Société algérienne de médecine générale. Dans son allocution d'ouverture, le président de l'APW dira qu'il faudra considérer le secteur médical comme un «entonnoir», d'où passent l'ensemble des problèmes des autres secteurs. Toutefois, Ali Rabahi se targuera d'avoir, avec ses pairs à l'APW, redoublé d'efforts pour développer et faire avancer ce secteur au niveau de la wilaya de Béjaïa. De son côté, le secrétaire général de la wilaya soulignera «les énormes efforts financiers consentis par les pouvoirs publics pour réaliser des infrastructures, bien qu'il persiste encore quelques insuffisances». En mettant en avant «les compétences des praticiens algériens, qui n'ont rien à envier aux étrangers», le représentant du wali dira que, contrairement au fameux adage qui dit que quand le bâtiment va, tout va, c'est quand la santé va que tout va. Le recteur de l'université, le président national de la SAMG et le vice-doyen de la faculté de médecine de l'université Abderrahmane Mira de Béjaïa ont, tour à tour, pris la parole, dans le cadre de l'ouverture solennelle de cette rencontre scientifique. Bien qu'il y ait eu 24 conférences en une seule journée, et la présence de l'ensemble des communicants programmés, hormis deux qui avaient des empêchements majeurs, à savoir Dr Hameg, du CHU de Tizi-Ouzou, et le professeur Nehal, du CHU de Rouïba, l'attention a été attirée par les communications relatives à des maladies de l'heure, à savoir le diabète et la tension artérielle, qui ont fait une rentrée fracassante depuis quelques années. En développant le thème de l'hypertension artérielle avec le diabète, le professeur Bouali, chef de service de médecine interne au CHU de Béjaïa et vice-doyen de la faculté de médecine de l'université de la même wilaya, commencera par se poser trois questions essentielles, auxquelles il tentera de répondre. L'association de l'hypertension avec le diabète est-elle fréquente, grave et fatale ? Pour l'orateur, il est constaté une augmentation, dans 60 % à 80 % des cas, de l'hypertension chez les diabétiques, de même que les hypertendus sont à 50 % diabétiques. Il dira que l'hypertension et le diabète «sont un couple uni, malheureusement, pour le pire». Il donnera plus de précisons en parlant du syndrome métabolique, et en déclarant qu'il n'y a pas lieu de cibler uniquement les obèses, du moment que tout le monde peut être concerné. Il dissertera également autour des risques d'AVC chez les sujets hypertendus, de la micro-albuminurie, des facteurs de risque modifiables, de l'observance du traitement et, enfin, de l'approche thérapeutique en présentant des données physiopathologiques. Lui succédant, Dr Louni, néphrologue à l'hôpital de Thénia (Boumerdès), développera l'hypertension en association avec le rein. Pour l'orateur, en parlant de la nephro-protection en cours des maladies vasculaires, il y a lieu de signaler, tout d'abord, qu'il y a eu un sursaut scientifique dans le domaine durant ces vingt dernières années. Cette maladie causale part d'une réduction néphrotique jusqu'à la destruction rénale. Il s'étalera dans l'explication scientifique des causes qui peuvent amener à cette destruction et dont le diabète est en pole position. Il présentera un schéma évolutif des néphropathies, du tissu lésé à l'insuffisance rénale. Dans ce genre de situation, dira l'orateur, le rôle du médecin traitant de la néphro-protection est déterminant. Il conseillera, toutefois, de passer par des stratégies de soins au lieu de recourir systématiquement à la dialyse. Dans la même séance thématique du diabète en relation avec le rein et l'hypertension artérielle, le professeur Hammouche, professeur en néphrologie au CHU de Bab El Oued, parlera de la relation du diabète avec le rein. Une progression exponentielle est constatée et des études prévoient l'atteinte, à l'an 2025, du chiffre de 350 millions de diabétiques dans le monde. Alors qu'auparavant, soulignera le professeur Hammouche, il fallait dépasser la soixantaine pour avoir le diabète, aujourd'hui, cette pathologie touche des gens âgés entre 20 et 40 ans, et «catastrophiquement», les personnes âgées entre 40 et 60 ans. Une vingtaine d'autres docteurs et professeurs, venus d'une dizaine de wilayas du pays, ont pris le micro pour développer autant de thèmes en relation avec ces maladies émergentes en Algérie. C'est la raison pour laquelle cette rencontre a eu lieu, soulignera Docteur Khalef, du collège de Béjaïa de la société algérienne de médecine générale, que nous avons approché. «Le but est de spécialiser la médecine générale. Si aujourd'hui, des formations de toutes les spécialités médicales sont dispensées, il doit être de même pour la médecine générale, qui devrait beaucoup plus se spécialiser dans ce qu'on appelle le médecin de famille. Celui-ci devient psychologue et polyvalent dans les soins et doit comprendre, également, la situation sociale de son patient», ajoute notre interlocuteur. D'ailleurs pour ce dernier, l'Algérie est un pays qui est dans une situation de «transition épidémiologique et confrontée à deux problèmes». Celui de sa propre culture culinaire ancestrale et celle des pays européens, dite restauration rapide. Ce qui se répercute par la multiplication de nouvelles maladies qu'on appelle maladies émergentes.

A Gana.